مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 11 العدد: 01 السنة 2022 ص 697 - 726

تاريخ الإرسال: 2021/09/01 تاريخ القبول:2021/11/22

تأثير جائحة كورونا على تزايد النفقات العامة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2019-2021)

The impact of the Corona pandemic on the increase in public expenditures and its repercussions on development The economic situation in Algeria during the period (2019-2021)

ط.د بوشيخي أحمد*[1]، أ.د سالمي رشيد[2]

[1]جامعة تامنغست (الجزائر)، A.BOUCHIKHI@cu-tamanrasset.dz

[2]جامعة تامنغست (الجزائر)، profsalmi@yahoo.r

مخبر دراسات التنمية الاقتصادية – جامعة عمار ثليجي الأغواط

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير جائحة كورونا في تزايد الإنفاق العمومي ممثلا في نفقات التسيير والتجهيز ومقارنتها بالسنوات الثلاث الأخيرة وإبراز انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة. إذ تعد النفقات العامة مرآة عاكسة لمختلف الأدوار التي تقوم بها الدولة فهي تعتبر أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والتنموية. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن تقلص حجم المشاريع التنموية مقارنة بالمخصصات المالية المرصودة من عائدات البترول لمجابهة فيروس كورونا زادتها حدة تراجع أسعار النفط وهو ما أثر سلبا على التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، النمو الاقتصادي، السياسة الاقتصادية، الجائحة.

تصنيفات jel: H50، F43، H75.

*المؤلف المرسل

Abstract:

The study aims to shed light on the impact of the Corona pandemic on the increase in public spending represented in the expenses of management and equipment, comparing it with the last three years, and highlighting its repercussions on the state's general budget, as public expenditures are a mirror reflecting the various roles played by the state, as they are considered the most important financial policy tools that it uses to achieve its economic and development goals.

The results of the study resulted in a reduction in the size of development projects compared to the financial allocations from oil revenues to confront the Corona virus, which was exacerbated by the decline in oil prices, which negatively affected economic development.

Keywords: public expenditures, economic growth, economic policy, pandemic.

JEL Classification Codes: H50, F43, H75

مقدمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات كهدف رئسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية، حيث أنه من خلال استهداف تحسين معدلات التنمية الاقتصادية فإن ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين معيشية السكان وتوفير فرص العمل وبالتالي الحد من البطالة وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج.

تلعب النفقات العمومية في الاقتصاد والتنمية دورا هاما كونها أداة من أهم أدوات السياسية المالية واستشراف الإنفاق العام وآفاقه من باب الاهتمام بالتنمية الاقتصادية.

وفي ظل تحسين الوضعية المالية نتيجة الارتفاع المتواصل لأسعار البترول منذ بداية الألفية الثالثة، انتهجت الجزائر سياسة توسعية في الإنفاق العام من خلال برامج

الانعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 وبرامج 2010-2014 يهدف إلى جلب مواد إضافية وبرامج النمو الجديد (2015-2019) وبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) والتي كانت تسعى الدولة الجزائرية من خلاله لإنعاش النمو في جميع المجالات وتحقيق التنمية المستدامة .

كما سارعت الجزائر منذ الأشهر الأولى لسنة 2020 لاتخاذ إجراءات استعجاليه لإنقاذ اقتصادها من الانهيار عبر حزمة من القرارات الهادفة لتحصينه، خصوصاً من تآكل احتياطات الصرف، والبحث عن ملاذ اقتصادي لصادراتها تعوض بها جزءا من خسائرها الناجمة عن تداعيات كورونا وتراجع أسعار النفط.

وقد فرضت جائحة كورونا على الحكومة اتخاذ مزيد من الإجراءات التقشفية بهدف التصدي لتداعيات كورونا، أبرزها خفض الإنفاق العام بنسبة 30% وتأجيل المشروعات الحكومية لمواكبة الضغوط الاقتصادية، وخفض نفقات شركة سوناطراك الخاصة بالاستثمار من 14 مليار دولار إلى 7 مليارات. بالإضافة إلى إلغاء إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية في مختلف المشاريع والتي تكلف الجزائر سنوياً 7 مليارات دولار.

وتتمحور إشكالية هذه الدراسة فيما يأتي: **ما مدى تأثير جائحة كورونا على تزايد النفقات العمومية بالجزائر؟** وانبثقت عنها أسئلة فرعية تمثلت في:

- ماهو تأثير تزايد الإنفاق العام على السياسة الاقتصادية في ظل جائحة كورونا ؟
- ماهي السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر للتخفيف من تزايد النفقات العمومية خلال فترة كورونا؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، نقدم الفرضيات التالية:

- تأثرت السياسة الاقتصادية بشكل كبير في ظل جائحة كورونا تجلت في تدني مستوى النفقات العامة بشكل كبير وهو ما أثر على المشاريع التنموية ؟

– اتبعت الجزائر مجموعة من الإجراءات منها ترشيد الإنفاق العام والإصلاح المالي ومراجعة النظام الجبائي خلال فترة كورونا؟

وتتبع أهمية الدراسة من تحليل آثار وعواقب الجائحة لمحاولة إيجاد السبل والحلول لتفادي تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، وكان الهدف هو الوقوف على الآثار المترتبة عن تفشي جائحة كورونا على النفقات العامة وانعكاساتها على التنمية، كما تسعى إلى إبراز جهود الدولة لمواجهة تداعيات هذه الجائحة.

وقد اقتضت الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي؛ فأمّا المنهج الوصفي استعنا به في المفاهيم المتعلقة بالبحث، أمّا المنهج التحليلي فقمنا بتحليل المعطيات المستخرجة من قانون المالية للسنوات التالية: 2019–2020–2021.

وعن الدراسات السابقة في هذا المجال والتي تتقاطع مع موضوع دراساتنا خاصة فيما يخص الآثار الجانبية الاقتصادية لجائحة كورونا وكذا المنهج المستخدم في الدراسة، نجد مثلا:

– قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر–الآثار والإجراءات للمؤلفين سيد أعمر زهرة ، بلعالم أسماء، وقد هدفت الدراسة إلى الوقوف على الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا على الجزائر، وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن جائحة كورونا أسفرت عن أثار سلبية تسببت في توقف وتراجع معظم الأنشطة الاقتصادية مما أدى إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدل البطالة، وارتفاع عجز الميزانية، إلى جانب عدد من الآثار التي ستطال فئات المجتمع كافة.

– الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية العدد خاص حول تأثيرات الجائحة Covid19 للمؤلف بولعراس صلاح الدين وقد هدفت الدراسة إلى استعراض الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على مستوى العالم، مع تسليط الضوء على حالة الجزائر بناء على طبيعة

وخصوصية الاقتصاد الجزائري، كما استعرضت آلية السياسة الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر للتخفيف من الآثار الاقتصادية للوباء.

المحور الأول: ماهية الإنفاق العام

أولا- مفهوم النفقات العامة: هناك العديد من التعريفات المتعلقة بالنفقات العمومية منها:

هي "مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة، تحددها عناصرها التي تستند إلى كل من طابعها النقدي، صفة القائم بها (هيئة عامة) وهدفها (إشباع حاجة عامة)".[1]

كما تعرّف بأنها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"[2]، فللنفقة العامة عدة عناصر: فهي مبلغ مالي من النقود ويصدر عن الدولة أو إحدى هيئاتها وكذلك يقصد بها تحقيق النفع العام ويعتمد ذلك أساسا على عدة اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وهذا ما يساعد الدولة في تقدير لمنافعها العامة.

ثانيا- تقسيمات النفقات العمومية في الجزائر:

تقسم النفقات العمومية في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز وسنتطرق لها باختصار:

1) نفقات التسيير: تعرف نفقات التسيير بأنها تلك النفقات المخصصة لسير النشاط العادي الطبيعي للدولة والتي تسمح بإدارة نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهام الجارية وحسب المادة 24 -42 من قانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي:

أ- أعباء الدين العام والنفقات المحسوبة من الإيرادات: يشمل على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العام إضافة إلى أعباء المختلفة المحسوبة من الإيرادات.

ب- تخصيصات السلطات العامة: تمثل نفقات التسيير السلطات العامة السياسية مثل: البرلمان بغرفتيه المجلس الدستوري...وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ج- النفقات الخاصة بالوسائل لدى المصالح: تتمثل في الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات كالمرتبات، والمنح والمعاشات، ومعدات تسيير المصالح.

د- التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها: كالنشاط التربوي والثقافي والنشاط الاقتصادي والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمساعدات وعمليات التضامن.

2) **نفقات التجهيز:** وتتمثل في "النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الإنتاج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد نمو ثروة البلاد"[3]، كما يطلق عليها أيضا اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، "والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية"[4]، وحسب المادة 35 من القانون 84-17 تجمع الاعتمادات المفتوحة إلى الميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية النفقات الاستثمار الواقع على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب هي:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأسمال.

ثالثا- ظاهرة تزايد النفقات العمومية

1) مفهوم نمو الإنفاق العام : تشكل الزيادة المتصاعدة في حجم النفقات العامة من أكثر الظواهر المالية المعروفة الشائعة في اقتصاديات المالية العامة في الدول كافة. ولتحليل نوعية أسباب هذه الزيادة وهذا يحتاج التمييز بين ما يعرف بالزيادة الظاهرية للنفقات العامة و الزيادة الحقيقة.

2) الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العمومية:

2-1- الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار: مسَّ كافة الدول تقريبا، نجم عنه انخفاض قيمة النقود نتيجة انخفاض قوتها الشرائية، أي انخفاض القدر الذي تشتريه حدة النقد من السلع والخدمات بارتفاع الأسعار وبالذات خلال فترات التضخم.

2-2- التغير في الأساليب والإجراءات المحاسبية والمالية: يمكن أن يقود هذا التغيير إلى زيادة ظاهرة فيها دون زيادة حقيقية في النشاطات التي تتولى الدولة القيام بها من خلال هذه النفقات.

2-3- زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: زيادة مساحة إقليم دولة معينة أو ارتفاع عدد سكانها يؤدي إلى زيادة ظاهرة في النفقات العامة، ويترتب عنها تدخل الدولة عن طريق زيادة إنفاقها بهدف تغطية حاجات هؤلاء الأفراد.

3) الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة: إن الزيادة الحقيقة في النفقات العامة تعني تحقيق زيادة فعلية و حقيقة في المنافع العامة التي تحققها هذه النفقات وما يترتب عليها من زيادة في الأعباء العامة، ومن أبرز الأسباب ما يلي:

-1- زيادة درجة تدخل الدولة في نشاطات المجتمع عموما: وخاصة في نشاطاته الاقتصادية وهو الأمر الذي ارتبط بجوانب عديدة من أبرزها ظهور أنظمة اقتصادية ترتكز على التدخل بدرجة اكبر من التدخل في النشاطات.

2- الأسباب الاقتصادية: من أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة الازدياد المطرد للنفقات العامة زيادة الدخل القومي والتوسع في الدور الاقتصادي للدولة المتمثلة بالتوسع في إقامة المشاريع العامة ومعالجة التقلبات الاقتصادية وخصوصا حالة الركود الاقتصادي جراء كورونا.[5].

3- الأسباب الاجتماعية: تلعب العوامل الاجتماعية دورا بارزا في زيادة المطالبة بتحسين الخدمات العامة ورغبة الأفراد في تطوير مستوى معيشتهم، وهو ماجعل الدول نرضخ لهذه المطالب من خلال زيادة الإنفاق العام في إشباع الحاجات المتنوعة المتجددة والتي عادة ما تتغير بفعل: تطور الوعي الاجتماعي[6] والزيادة في عدد السكان.

4- الأسباب السياسية: يمكن إرجاع الزيادة في النفقات العامة إلى تطور الفلسفة السياسية سواء في الداخل نتيجة انتشار المبادئ الديمقراطية والوعي السياسي، ونمو مسؤولية الدولة[7]، ازدياد نفقات التمثيل الخارجي (نفقات الدولة في الخارج) [8] نتيجة شعورها بواجب التزامها الدولي [9]، وكذا نمو النفقات العسكرية بهدف حماية منشآتها وحدودها.

5- الأسباب المالية: ترتكز هذه الأسباب في أمرين هما:

أ- كثرة لجوء الدول إلى القروض العامة للحصول على ما يلزمها لسداد أي عجز في إيراداتها مما يترتب عليه زيادة حجم النفقات لان خدمة الدين يستلزم دفع الأقساط والفوائد.

ب- وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لعرض معين مما يؤدي إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه ضرورية أو غير ضرورية.[10]

رابعا- النفقات العامة وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية:

تستخدم الدولة دراسة النفقات العمومية في إطار السياسة المالية لبلوغ أهدافها وتحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

1) السياسة الاقتصادية:

أ- **مفهوم السياسة الاقتصادية :** تعرّف على أنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تحمل في ظلها الوحدات الاقتصادية[11]، وتشتمل السياسة الاقتصادية على العناصر التالية:

تحديد الأهداف: على الدولة أن ترسم الأهداف التي تريد الوصول إليها مسبقا كتوازن ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي واستقرار الأسعار.

ترتيبها: أي وضع تدرج بين الأهداف وخاصة غير المنسجمة منها.

تحديد الارتباطات بينها: من خلال صياغة نموذج اقتصادي يبرز العلاقات بين مختلف الأهداف فإذا خفضت الأسعار زاد الطلب و تراجع هامش الربح مثلا.

ب- **أنواع السياسة الاقتصادية** للسياسة الاقتصادية عدة أنواع أهمها:[12]

- ✓ **سياسة الإنعاش:** تعني إعادة بعث النشاط الإنتاجي عن طريق تشجيع الاستثمار وتسهيلات القروض وتخفيض الرواتب.
- ✓ **سياسة التوقف ثم الذهاب:** يعني التناوب المتسلسل بين سياستي الإنعاش والانكماش حسب نية الجهاز الإنتاجي، عرفت هذه السياسة خاصة في بريطانيا.
- ✓ **سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي:** ترمي لتحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق تكييف الجهاز الصناعي وفقا لتطور الطلب العالمي.
- ✓ **سياسة الضبط:** الآليات التي تهدف إلى المحافظة على اتزان الوضع الاقتصادي.

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية

أولا- مفهوم التنمية الاقتصادية: هي التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الدولة، ويقتضي بالضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع، وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية، وينطبق هذا المفهوم على الدول المتخلفة.

أهمية التنمية الاقتصادية: تكتسي التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة للنهوض الدول المتخلفة، حيث يمكن تحديدها كالآتي:

- تعد وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة وذلك من خلال التقليل من حدة العوامل الاقتصادية: كالتابعية للخارج... الخ.

- تعمل على الحد من تأثير العوامل غير الاقتصادية من انخفاض المستوى الصحي، وسوء التغذية، و ارتفاع نسبة الأمية...الخ.

- أداة للاستقلال الاقتصادي، خاصة وأن غالبية الدول النامية في تبعية اقتصادية للدول المتقدمة، لذا يستلزم التخلص منها عن طريق تنمية حقيقية تعتمد على الذات.(13)

ثانيا- أهداف التنمية الاقتصادية:

هناك ثلاثة أهداف أساسية تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها وتتمثل فيما يلي:

- **الاندماج والتكامل البيئي:** اندماج اهتمامات المحافظة على المحيط الحيوي في جميع أعمال المجتمعات البيئية وحماية النظم الطبيعية عبر إجراءات حماية البيئة.

- **تحسين العدالة الاجتماعية:** تحسين جودة الحياة وإشباع حاجات المجتمع، وإتاحة فرص العمل للجميع من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرار.(14)

- **تحسين الفعالية الاقتصادية:** تشجيع الإدارة المثلى والرشيدة للموارد البشرية والطبيعية، وذلك بإشباع حاجات المجتمع.

المحور الثالث– جائحة كورونا في الجزائر وأثارها على بعض القطاعات الاقتصادية

تجدر الإشارة إلى أنّ أول ظهور لوباء كورونا في 25 من فبراير 2020 في الجزائر وكانت أول إصابة لمواطن إيطالي يعمل في حقل نفطي جنوبي البلاد. ثم تم الكشف عن حالات أخرى مصابة بوباء كورونا، وقد بلغ مجموع الحالات المؤكدة 107122 شخص من بينها 235 حالة جديدة أي بنسبة تقدر ب 0.5 حالة لكل 100 ألف نسمة. بينما بلغ العدد الإجمالي للمصابين الذين تماثلوا للشفاء 73152 شخص والعدد الإجمالي للوفيات 2888 حالة حيث انتشر الوباء في معظم ولايات الوطن بنسب متفاوتة.

ومنذ 12 مارس/ آذار 2020 أوقفت الجزائر الدراسة في مختلف الأطوار التعليمية والجامعات، وأغلقت المساجد وعلقت حركات الطيران وجمدت صناعة السياحة، وضيقت نشاط الأسواق لعدة شهور، بسبب انتشار فيروس كورونا وظهور سلالات متحورة جديدة.

أولا– أثر فيروس كورونا على القطاعات الاقتصادية في الجزائر

تعد أزمة كورونا أزمة صحية عالمية، وأصبحت أزمة اقتصادية عالمية بامتياز، أشد وطأة من أزمة الكساد الكبير لعام 1929، وأشد من الأزمة المالية لعام 2008، والتي قيل عنها أنها لا تحدث إلا كل 100 عام، لكن جائحة كورونا قلصت الأعوام في ظرف 10 سنوات فقط.

1– الأوضاع الاقتصادية في الجزائر في ظل جائحة كورونا

كان لجائحة كورونا أثر بالغ على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصاد الجزائر كغيره من اقتصاديات العالم، كونه يعتمد بالأساس على المحروقات، حيث أدى تراجع أسعار النفط إلى ركود شديد، ما أثر على مجموع القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي يمكن ذكرها كما يلي:

– **قطاع المحروقات:** تشكل إيرادات النفط والغاز 94% من إجمالي دخل صادرات الجزائر، و60% من ميزانية الدولة، ونتيجة أزمة كورونا تقلصت مستوى صادرات البترول والغاز ومن المتوقع أن يكون بنسبة 5,7 %، وتعتمد الجزائر في مداخليها من العملة الصعبة على صادراتها من البترول والغاز بنسبة 98% كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50% من الجباية البترولية، وتدفع 70% من الرواتب على أساس هذه المداخيل، وبتهاوي أسعار البترول إلى 48.28 دولار تكون الميزانية الجزائرية المبنية عادة على سعر البرميل الذي كان يفوق 50 دولارا، غير قادرة على استيعاب تراجع المداخيل، وتتكبد الجزائر الآن خسائر بحوالي مليار دولار شهريا جراء انخفاض أسعار البترول، في وقت كانت التقديرات تشير إلى إمكانية تحصيل أكثر من 30 مليار دولار نهاية السنة.

– **قطاع الصناعة:** إن تدابير تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفشي الوباء نتج عنها توقف نحو 50% من الطاقة العمالية، ممّا أدى إلى تباطؤ وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع، بالإضافة إلى زيادة عبء الأجور دون توفر مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على سلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية وشبه المصنعة لبعض الصناعات، الأمر الذي انعكس مباشرة في خفض الإنتاج وتعطيل منشآت التجميع والتصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، حيث تراجعت صادرات الصين بنسبة 11.4% . كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسبة 6.4 %، وهذا وفق آخر إحصاءات الإدارة العامة للجمارك الصينية، (Chinese government, 2020) ، بالإضافة إلى هذه الحيثيات فإن الصناعة الجزائرية ستتأثر بطريقة غير مباشرة، نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة عمليات الشحن وطول فترة الأزمة.

– **قطاع النقل :** سنحاول التطرق إلى نمط تأثر مختلف قطاعات النقل كل على حده بحكم تفاوت درجات تأثرها على النحو التالي:

ففي مجال النقل البحري سندرس تأثر قطاع النقل البحري من جانبين، جانب النقل البحري للمسافرين، وجانب النقل البحري للبضائع. فالنقل البحري للمسافرين بعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كورونا تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدرت ب 50% من رقم أعماله، ونظرا لأن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة، فمن المتوقع أن تتضاعف خسائر المؤسسة الوطنية(وكالة الأنباء الجزائرية 2020).

وفي مجال النقل البحري للبضائع سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان استقرار الأسواق تموين شبكاتهم للتوزيع، وبالتالي فإن تبادلات البضائع ظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطع الغيار والمواد الكيميائية، فضلا على أن نقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية قد سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة.(15)

أما المجال الجوي فقد تأثرت شركات الطيران العالمية بشكل كبير، وأعلن الاتحاد الدولي الجوى للنقل أن أزمة فيروس كورونا قد كبدت شركات الطيران في العالم خسائر في الإيرادات وصلت إلى 314 مليار دولار في 2020 بانخفاض 55% مقارنة بعام (IATA, 2020) 2019 وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت بـــ 1.3مليار دينار وذلك منذ تعليق الرحلات الدولية بداية من 22مارس الماضي، والرحلات الداخلية يوم 19 من نفس الشهر، عدا رحلات نقل

السلع الضرورية، حيث تراجعت مداخيل المؤسسة بنحو 96 بالمائة مقارنة بالمداخيل المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019.

– **النقل بالسكة الحديدية** : بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا وحتى نهاية أفريل الماضي قرابة 1 مليار دج أي ما يقدر ب 50 بالمائة من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من2019 ويمكن أن نوضح درجة تضرر القطاع من الأزمة على النحو التالي ففي مجال نقل المسافرين كانت الشركة تنقل ما يزيد عن 5 رحلات و 34 مليون مسافر في السنة بمعدل 240 قطار في اليوم، ونظرا لقرار التعليق تم وقف حركة المسافرين بالسكة الحديدية بنسبة 100 بالمائة.

وأما نقل البضائع فلم يتأثر نقل البضائع بسبب الإبقاء على نشاط نقل السلع والمنتجات الإستراتيجية كالحبوب والحديد بنسبة100%، كما اضطرت الشركة لإحالة 50 % من إجمالي 13 ألف عامل على عطلة استثنائية مدفوعة الأجر في وقت تسجل فيه تراجعا معتبرا في مداخليها إضافة إلى الأعباء اليومية الناجمة عن استمرار خدمة القطارات البيضاء حيث تسير فارغة حفاظا على نجاعتها –وكالة الأنباء الجزائرية،2020 –

– **قطاع السياحة:** تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا منذ تعليق الرحلات، ولأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها، وبالأخص رحلات عمرة شهر رمضان التي يعتمد عليها عدد واسع من المتعاملين في هذا المجال، وهو ما جعل كل وكالات السياحة والأسفار في الجزائر مضطرة لغلق أبوابها، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق التي علقت نشاطها بسبب توقف النشاط السياحي (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020).

– **القطاع الجبائي** : تفقد القاعدة الجبائية جزءا من المساهمات الضريبية، و يزداد الأمر سوءا كلما استمر تعطل النشاط الاقتصادي.

– **القطاع الفلاحي** بقي القطاع الفلاحي في منأى عن هذا الركود الاقتصادي، كما أنه لا يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي.

– **احتياطي الصرف من العملات الأجنبية:** توقعت الحكومة الجزائرية أن احتياطي الصرف سيتآكل وسينخفض عن مستواه من 51.6 مليار دولار كما كان محددا في قانون المالية 2020 إلى 44.2 مليار دولار في القانون التكميلي، وهذا ما يعادل سنة كاملة من الاستيراد (وكالة الأنباء الجزائرية2020) وبالتالي فإن الحكومة ستخسر أكثر من 7 مليارات دولار من العملات الأجنبية بحلول نهاية العام الجاري.

2- أثر كورونا على البطالة في الجزائر: يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الجزائري بنسبة 5.2 في المائة في عام 2020، مما سيرفع نسبة البطالة إلى أكثر من 15 في المائة، (International Monetary Fund, 2020) ، كما أن توقف نشاط عدد من المؤسسات الاقتصادية بالأخص الصغيرة والمتوسطة سيكون عاملا مهددا لزيادة نسبة البطالة، خاصة وأن تضرر هذا النوع من المؤسسات جراء الأزمة وارد جدا، باعتبار أنها تقوم على هوامش أمان نقدية ضعيفة لا تمكنها من مقاومة تداعيات الجائحة لفترة طويلة، حيث أن هذه المؤسسات ستضطر إلى تسريح العمال إذا ما واجهت قصورا في التدفق النقدي بشكل يؤثر على استمراريتها ومرونة نشاطها، كما أن تقليص الحكومة لنفقات التجهيز بـــ 20.1% في قانون المالية 2020، سينعكس آليا على استثمارات الدولة في القطاعات الحيوية والمنشآت القاعدية.

المحور الرابع: اثر تزايد النفقات العامة على التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل جائحة كورونا 2019-2021

لقد أدت النفقات العامة دورا محوريا في تنفيذ مختلف البرامج الاقتصادية الجزائرية، إذ اعتمدت السلطات العمومية باختلاف مناهجها الاقتصادية المتبعة على هذه الأداة لتحقيق مختلف أهدافها التنموية، لكن مع تفشي فيروس كورونا من المتوقع تدني النفقات العامة وهذا ما سندرسه من خلال هذا المحور.

1) تطور نفقات التجهيز والتسيير خلال 2019-2021

جدول 1 يوضح تطور نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال 2019-2021

السنوات	النفقات العامة	نسبة التطوير	نفقات التسيير	نسبة التطوير	نفقات التجهيز	نسبة التطوير
2019	8557.1	-	4954.47	-	3602.68	-
2020	7823.1	-0.09	4893.43	-0.012	2929.67	-0.019
2021	8113	0.03	5314.5	0.086	2798.5	0.044-

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على قانون المالية 2019-2021

قراءة تحليلية للمعطيات: من خلال الجدول أعلاه أن النفقات العامة شهدت انخفاضا سنة 2020 وذلك راجع لسياسة التقشف وترشيد النفقات العامة التي اتبعتها الدولة الجزائرية من خلال الإجراءات والتدابير المتمثلة في الحد من الإسراف في استخدام الموارد وعقلنة نفقات التسيير والتجهيز عن طريق القضاء على مصادر التبذير والإسراف والنفقات التي ليس لها تأثير كبير على تحسين معيشة المواطن، مع تعزيز احتياطي الصرف من خلال إضفاء حركية على التنمية الاقتصادية وترقية الاقتصاد والإبقاء على التزامات الدولة في مجال تمويل التنمية (وزارة الاتصال الجزائرية، 2020) كما خططت الحكومة لضمان تموين السوق الوطنية بشكل منتظم بالمنتجات الأساسية والمواد الأولية، وكذا تفعيل إجراءات قانونية قاعدية ضرورية لتحسين مناخ

الأعمال وإعادة بعث الاستثمار ذو القيمة المضافة العالية بشكل يكفل تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وذلك من خلال الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، كما أدرجت ضمن أهدافها أيضا تحسين المردود الجبائي للدولة بالتركيز أساسا على إنشاء الشركات الناشئة وتطويرها بمنحها جملة من الامتيازات الجبائية وتنويع أدوات التمويل الموجهة لها (الوزارة الأولى، 2020) كما أسفرت الاجتماعات الدورية للحكومة على توسيع دائرة هذه الأهداف بما يكفل تحقيق حوكمة حقيقية للاستثمار تقوم على الشفافية والفعالية والنجاعة والتي من شأنها إثراء البلاد بالموارد المتولدة عنها وبمساهماتها التكنولوجية، مع تحسين مرونة الاقتصاد والحفاظ على احتياطي الصرف وتطوير الاستثمار (وزارة الاتصال،2020). كما نلاحظ زيادة تطور النفقات العامة في سنة 2021 نتيجة لسياسة المتبعة من طرف الدولة حيث تطورت نسبة نفقات التسيير ب0.086 لسنة 2021 بينما تم تسجيل نقص في تطور نفقات التجهيز وذلك لسبب تخفيض المشروعات التنموية خلال نفس السنة.

رسم توضيحي 1 تغير النفقات العامة في ظل جائحة كورونا

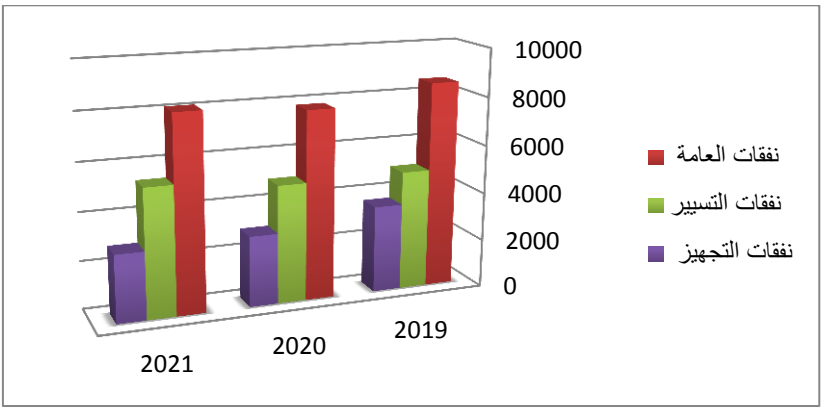

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوانين المالية 2019- 2021

قراءة تحليلية للمعطيات: نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنّ النفقات العمومية في الجزائر بلغت (8557.1 مليار دج) سنة 2019 وهي أعلى قيمة مقارنة بسنتي 2020 و2021 التي تأثرت بجائحة كورونا، إلا أنه في سنة 2021 بلغت نفقات التسيير أعلى قيمة لها بـــ5314.5 مليار دج مقارنة بسنتي 2019-2020 وذلك راجع إلى المخصصات المالية التي اعتمدتها الدولة لمجابهة فيروس كورونا على عكس نفقات التجهيز التي تناقصت من 2019- 2021 لتبلغ أقل قيمة لها سنة 2021 وهذا راجع إلى تقليص الدولة من حجم المشاريع التنموية وهو ما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية.

تطور نفقات التسيير خلال 2019-2021 حسب كل دائرة وزارية:

جدول 2 تطور نفقات التسيير خلال 2019-2021

الدوائر الوزارية	المبلغ دج 2019	المبلغ دج 2020	المبلغ دج 2021
رئاسة الجمهورية	8 222 221 000	8 273 807 000	9 180 694 000
مصالح الوزير الأول	4 497 060 000	4 326 911 000	4 498 985 000
الدفاع الوطني	1 230 000 000 000	1 230 330 000 000	1 230 000 000 000
الشؤون الخارجية	38 066 300 000	38 383 000 000	39 843 200 000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	418 409 273 000	431 994 418 000	555 565 924 000
العدل	75 862 145 000	77 529 605 000	82 385 764 000
المالية	86 980 203 000	86 615 374 000	88 844 915 000
الطاقة	50 800 596 000	59 844 836 000	62 212 609 000
الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة			268 450 000
المجاهدين	224 959 977 000	230 754 424 000	235 317 071 000

الشؤون الدينية والأوقاف	25 284 704 000	25 360 349 000	27 453 234 000
التربية الوطنية	709 558 540 000	724 681 708 000	771 349 354 000
التعليم العالي والبحث العلمي	317 336 878 000	364 283 132 000	370 596 356 000
التكوين والتعليم المهنيين	47 840 500 000	49 936 401 000	51 568 735 000
الثقافة	15 284 380 000	14 903 360 000	15 241 761 000
الرقمنة والاحصائيات	-	-	150 000 000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	2 312 296 000	2 304 381 000	2 288 950 000
الشباب والرياضة	35 462 228 000	36 518 016 000	38 060 439 000
التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة	67 385 008 000	82 173 251 000	132 651 092 000
الصناعة والمناجم	4 727 613 000	4 685 200 000	6 633 924 000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	235 295 108 000	225 179 207 000	226 784 895 000
السكن والعمران والمدينة	16 281 000 000	16 238 221 000	17 484 735 000
التجارة	18 378 207 000	17 527 751 000	16 224 651 000
الاتصال	21 008 144 000	18 360 897 000	18 179 761 000
الاشغال العمومية والنقل	49 959 375 000	24 655 965 000	24 231 351 000
الموارد المائية	14 145 239 000	13 685 429 000	13 929 430 000
السياحة والصناعة التقليدية	3 202 041 000	3 117 974 000	3 244 688 000
الصحة والسكان واصلاح المستشفيات	398 970 409 000	408 282 838 000	410 672 176 000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	153 695 039 000	197 595 537 000	163 123 879 000

العلاقات مع البرلمان	231 760 000	223 629 000	228 953 000
البيئة والطاقات المتجددة	2 136 204 000	2 108 927 000	2 426 351 000
الصناعة الصيدلانية			327 000 000
التكاليف المشتركة	678 184 088 000	493 564 547 000	693 537 202 000
مجموع ميزانية التسيير	4 954 476 536 000	4 893 439 095 000	5 314 506 529 000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قانون مالية 2019-2021

قراءة تحليلية للمعطيات: من خلال الجدول نلاحظ نقص في ميزانية التسيير لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وهذا راجع لمجموعة من التدابير التي اتخذتها الدولة من أجل ترشيد وعقلنة الإنفاق حيث خفضت من اعتمادات تسيير بعض الوزارات من أبرزها وزارة المالية والشؤون الخارجية والثقافة والشباب والرياضة الاتصال والأشغال العمومية وذلك راجع لإجراءات الحجر الصحي التي اتبعتها الدولة خلال سنة 2020 والتأثير المباشر لجائحة كورونا على هذه الوزارات الذي جعلها تخفض من نشاطاتها المتعددة، والملاحظ من الجدول هو زيادة الإنفاق في بعض القطاعات من بينها الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وهو راجع للتأثر المباشر بفيروس كورونا والإجراءات الوقائية المتخذة من توفير احتياجات القطاع من كمامات والمعقمات وقفازات وأدوية وفي سنة 2021 وللصفقات العمومية التي قامت بها الدولة الجزائرية من أجل توفير اللقاحات التي خصصت لها الجزائر مبلغا يفوق 12 مليار دج (1200 مليار سنتيم) حسب المرسوم الرئاسي الصادر في الجريدة الرسمية رقم 30 ويتعلق الأمر بمرسوم رئاسي رقم 21-143 المؤرخ في 15/أفريل من طرف رئيس الجمهورية والمتعلق بتحويل اعتماد إلى ميزانية التسيير لوزارة الصحة والسكان، ووفقا لهذا النص يخصص لميزانية سنة 2021 اعتماد قدرة 12.737.461.000 دج ويقيد في ميزانية تسيير وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات وفق الباب 44-07 :

مساهمات استثنائية لمعهد باستور في الجزائر بعنوان شراء لحساب الدولة لقاح ضد كورونا (لقاح كورونا) حيث تم استقبال الدفعة الأولى من لقاح **سبوتنيك** الروسي الذي بالإضافة اللقاح البريطاني **استرازينكا** واللقاح الصيني **سينوفارم** . وتسعى الجزائر لاقتناء 40 مليون جرعة من لقاح المضاد لكورونا من أجل تطعيم 20 مليون شخص على الأقل للتوصل إلى المناعة الجماعية في بلد يقدر عدد سكانه نحو 45 مليون نسمة. حيث بلغت قيمة الجرعة الواحدة من اللقاحات التي وقعت عليها الجزائر عقودا لاقتنائها (لقاح سينوفاك الصيني 1800 دج، لقاح استرازينيكا- أكسفورد البريطاني 520 دج، لقاح موديرنا 4396 دج، لقاح سبتونيك 2383 دج، لقاح فايرز 2500 دج).[16]

1-3 تطور نفقات التجهيز حسب القطاعات 2019-2021

جدول 3 تطور نفقات التجهيز حسب القطاعات2019-2021

القطاعات	اعتمادات الدفع 2019	اعتمادات الدفع 2020	اعتمادات الدفع 2021
الصناعة	61 242 919	8 228 690	3 692 317
المناجم والطاقة	-	-	1 820 000
الفلاحة والري	235 599 403	209 534 228	214 972 239
دعم الخدمات المنتجة	72 755 609	55 251 322	54 615 196
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	635 781 484	602 151 806	588 064 297
التربية والتكوين	162 893 838	155 759 022	122 154 192
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	146 522 448	12 933 016	116 718 336
دعم الحصول على السكن	423 428 891	329 950 660	434 244 266
مواضيع مختلفة	600 000 000	600 000 000	600 000 000
المخططات البلدية للتنمية	100 000 000	40 000 000	100 000 000
المجموع الفرعي للاستثمار	2 438 254 592	2 130 208 744	236 280 843

دعم نشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد	671 953 450	643 307 287	395 583 535
احتياطي لنفقات غير متوقعة	362 473 900	156 157 200	166 660 545
تسوية الديون المستحقة على الدولة	100 000 000	-	-
اعادة رسملة البنوك	30 000 000	-	-
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	1 164 427 350	799 464 487	562 244 080
مجموع ميزانية التجهيز	3 602 681 942	2 929 673 231	2 798 524 923

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على قانون المالية 2019-2021

قراءة تحليلية للمعطيات: يبين الجدول أعلاه أنّ ميزانية التجهيز لسنة 2020 شهدت انخفاضا بقيمة 673008711 دج ويرجع هذا الانخفاض لسياسة التقشف التي اتبعتها الجزائر خلال سنة 2020 ومن أهم القطاعات التي شهدت انخفاضا في الأنفاق العام نلاحظ قطاع الصناعة شهد انخفاضا بمبلغ قدره 53014229 دج ويرجع السبب إلى نقص عائدات القطاع وتسريح 50% من العمال، ممّا أدى إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية وتعطيل حركة التصنيع، كما نلاحظ انخفاضا بقيمة 26065175دج في قطاع الفلاحة والري على الرغم من مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام ب 25 مليار دولار إلا أن الدولة الجزائرية خفضت من الإنفاق على ها القطاع ويرجع سبب التخفيض إلى إجراءات الحجر الصحي المتبعة من طرف الدولة، بينما نلاحظ زيادة في الإنفاق في قطاعات أخرى من بينها قطاع التربية والتكوين بقيمة 7134816 دج وهذا راجع إلى التدابير الوقائية المتبعة من توفير مستلزمات الوقاية لهذا القطاع.

✓ **سياسة الدولة الجزائرية الاقتصادية في ظل جائحة كورونا:**

لقد أدى انتشار جائحة كورونا في الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تخص الإنفاق العام من أجل التوصل إلى تنمية اقتصادية واسعة، وذلك من خلال بعض السياسات في مختلف المجالات فسنة 2020 كانت أول سنة لمعالم النموذج الاقتصادي الجديد وعلى ضوء الرهانات الاقتصادية الجديدة، ومع التغير السياسي الجديد في الجزائر، ارتأت الحكومة بناء نموذج اقتصادي أكثر موضوعية ومواءمة لمتطلبات الإصلاح الهيكلي وفق ما تقتضيه الأوضاع الراهنة، وقد حددت معالم هذا النظام الاقتصادي ضمن مخطط عملها المعد في منتصف فيفري 2020 ، ورسمت خطوطه العملية من خلال التدابير التي دخلت حيز التنفيذ خلال هذه الفترة، فضلا عن التغييرات القانونية والتشريعية الدورية والتي تهدف إلى توفير الأرضية التشريعية الصلبة لتجسيد هذا النموذج، وتتمثل أهم محاور هذا النموذج الاقتصادي في الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي، حيث تقوم آلية الإصلاح المالي على مراجعة النظام الجبائي، واعتماد قواعد جديدة لحوكمة الميزانية، مع عصرنة النظام البنكي والمالي بالإضافة إلى تطوير الأداة الإحصائية ، وتقوم آلية التجديد الاقتصادي على تعزيز إطار تطوير المؤسسة في ظل التحسين الجوهري لمناخ الاستثمار، بالإضافة إلى ترشيد الانتقال الإقليمي للتنمية الصناعية واستغلال العقار الصناعي، ويضطلع هذا النموذج أيضا بتعزيز القدرات المؤسساتية في مجال التطوير الصناعي والمنجمي، فضلا عن تركيزه على تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات وترقية الصادرات، مع تطهير مجال التجارة وعصرنة قطاعي الفلاحة والصيد البحري بغرض تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى أنه يدعم الانتقال الطاقوي واقتصاد المعرفة والتحول الرقمي.

ويقدم النموذج مقاربة اقتصادية جادة لمكافحة البطالة وترقية التشغيل، وسنحاول توضيح فلسفة هذا النموذج في الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي من خلال النقاط التالية. (الحكومة الجزائرية 2020)

✓ **مراجعة النظام الجبائي:** يعمل هذا النموذج على زيادة الإيراد الجبائي عبر زيادة النشاط الصناعي وليس عبر رفع الضريبة، بالإضافة إلى محاربة الفساد المالي من خلال تمديد صلاحيات مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، كما يعكف على مراجعة مستويات الضريبة بغرض تعزيز القدرة الشرائية لذوي الدخل الضعيف، كما يراجع نظام الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية، بالإضافة إلى استخدام آلية الإعفاء الضريبي لتشجيع المؤسسات الاقتصادية، أما فيما يخص الجباية المحلية فيعمل على إلغاء الرسم على الناشط المهني ومراجعة الضريبة العقارية بشكل معمق، ولعل هذا ما نلمسه في مواد قانون المالية التكميلي 2020 الذي تمت المصادقة عليه يوم 31 ماي 2020.

✓ **اعتماد قواعد جديدة لحوكمة الميزانية:** من خلال ترشيد الإنفاق العام وجعله دعامة لتحفيز النشاط الاقتصادي، مع التركيز على مرافقة الفئات الأكثر ضعفا والعمل على ضمان تمويل ميزانية التسيير بأكملها بالاعتماد على الإيرادات الجبائية وحدها.

✓ **عصرنة النظام البنكي والمالي:** يتم ذلك من خلال تنويع المنتجات المالية والتركيز على تعميم وسائل الدفع الإلكترونية على العملاء بغرض التقليل من المعاملات النقدية خارج الجهاز المصرفي، وإنشاء بنوك وصناديق استثمار خاصة، زيادة على تشجيع الابتكار المالي وتطوير شبكات الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى تنشيط سوق القروض وتعميم المنتجات المالية، وتطوير سوق البورصة كما يهدف إلى تشجيع نشاط البنوك الإسلامية حيث أصدر البنك في هذا الإطار لائحة تنظيمية مؤرخة في 15 مارس 2020 لتكريس المعاملات البنكية الإسلامية كأحد روافد الاقتصاد الوطني، وقام بنك

الجزائر بإصدار نظام تغطية وضمان الودائع التي تدخل في إطار أسلوب التمويل الإسلامي تأكيدا على عمق تأطير المعاملات البنكية الإسلامية.(بنك الجزائر 2020)

✓ **تطوير المعلومات الإحصائية ووظيفة الاستشراف:** نظرا لارتباط فعالية العمل الاقتصادي بالقدرة على التنبؤ يعمل هذا النموذج على تعزيز الأداة الإحصائية بالموارد المالية والبشرية، وتطوير نظام وطني للمعلومات الإحصائية شفاف ومحين.

✓ **حماية احتياطي الصرف:** يتم ذلك من خلال تقليل سرعة وتيرة إنفاق احتياطات الصرف الأجنبي بالقضاء على ظاهرة تضخيم الفواتير والقضاء على تضخيم تكلفة المشاريع بالجزائر، من خلال التحكم في الواردات بمنع استيراد ما يمكن إنتاجه محليا.

✓ **تعزيز إطار تطوير المؤسسات:** يهدف النموذج إلى تشجيع الشراكات بين المؤسسات العمومية والخاصة، وهيكلة الاقتصاد حول القطاعات التي تشكل فرص عمل، مع إنشاء مناخ عمل شفاف ومواتي للاستثمار وزيادة الأعمال عن طريق إزالة العراقيل وتوسيع مجال التراخيص ومراجعة المزايا، ويمكن أن نلمس بداية التنفيذ العملي لهذا الجانب في تقرير الحكومة بإعادتها النظر في قاعدة 49/51 ضمن محور الإنعاش الاقتصادي في قانون المالية التكميلي 2020، مع إبقائها على المزايا الجبائية التحفيزية لمناطق الجنوب والهضاب العليا، كما يركز النموذج من جهة أخرى على نقل اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي وتأهيل الحضائر السبرانية والحاضنات الموجودة وإنشاء حاضنات لكل قطاع.

✓ **الصناعة:** السعي إلى التطوير الإستراتيجي للشعب الصناعية والمنجمية وتعزيز القدرات المؤسسية في هذا المجال لاسيما الصناعات الزراعية والغذائية والحديد والصلب وتحويل المحروقات، فضلا عن صناعة الإلكترونيات والأجهزة الكهرومنزلية والمواد الميكانيكية والصيدلانية، بالإضافة إلى مواد البناء والصناعات الكيميائية والنسيج والجلود، مع مراجعة النصوص التنظيمية التي تحكم نظام ckd ، من أجل

رفع معدل الاندماج الوطني، وتطوير الطاقات المتجددة وتعزيز سياسة الفعالية الطاقوية، وقد باشرت الحكومة وضع التدابير اللازمة في هذا الصدد خلال قانون المالية التكميلي. 2020

✓ **التجارة** : تطهير المجال التجاري من خلال تنظيم وتأطير التجارة الداخلية، والعمل على ترشيد الواردات وترقية الصادرات، وتقييم ومراجعة عملية التبادل الحر، وقد تجسدت تدابير هذا الجانب في منع استيراد ما يمكن إنتاجه محليا.

✓ **الفلاحة:** عصرنة الفلاحة لضمان الأمن الغذائي من خلال ترقية الفلاحة الجبلية والصحراوية على توليد قيمة مضافة باعتبارها تنتج ما يفوق 25 مليار دولار، وعلى هذا الأساس شرعت وزارة الفلاحة في توسيع زراعة الحبوب في المناطق الجنوبية قصد تقليص واردات البلاد من هذه المادة ب 20 إلى30 بالمائة بنهاية السنة الجارية 2020

✓ **السياحة:** ترقية السياحة من خلال تجسيد مخطط الوجهة الجزائرية الذي سيعتمد على دعم وكالات السفر مع منح تسهيلات للحصول على التأشيرة للسياح الأجانب، زيادة على تفعيل الصيغة التحفيزية للسفر من خلال رحلات شارتر، بالإضافة إلى تشجيع بروز أقطاب امتياز في السياحة، وترقية الفنادق وفق المعايير الدولية لاسيما في المناطق الساحلية ومناطق الجنوب، والعمل على ترقية الصناعة التقليدية بغرض إبراز التراث.

✓ **ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي** : في إطار برنامج خاص لربط برامج التكوين مع احتياجات سوق العمل يعمل النموذج على تحفيز دور الجامعة في دعم اقتصاد المعرفة وربطها بالسوق، حيث باشرت وزارة التعليم العالي في تنظيم قوانين خاصة لتنفيذ التعليمة الرئاسية للسماح للجامعات بفتح مكاتب دراسات تمكّن المتعاملين الاقتصاديين من الاستفادة منها بمقابل مادي (وزارة التعليم العالي2020).

✓ **التوجه نحو استغلال جميع الثروات المعدنية غير المستغلة في الجزائر:** يهدف هذا النموذج إلى إحصاء كل الثروات المعدنية الموجودة وإعداد دفتر أعباء مع بنوك أعمال قصد الشروع في استغلالها وقد شرعت وزارة الصناعة في ذلك.

الخاتمة:

إن جائحة كورونا أزمة مست جميع الدول بما فيما الدول ذات الاقتصاديات المتطورة والدول النامية ذات الاقتصاد الريعي، وتعتبر الجزائر دولة نامية تعتمد على ريع المحروقات لإنعاش اقتصادها، ومع بداية تفشي الظاهرة تأثرت أسعار النفط في الأسواق العالمية ممّا أثر على سياسة الإنفاق في الجزائر الذي شهد تراجعا خلال سنة 2020 ثم تزايد من خلال استراتيجيات الدولة وسياستها في زيادة ميزانية التسيير والتخفيض في ميزانية التجهيز التي تلعب دورا كبيرا وهاما في التنمية الاقتصادية ولكنها تسعى جاهدة من خلال برنامج إنعاش إقتصادي 2020-2024 لإرساء معالم التنمية الاقتصادية.

النتائج المتوصل إليها: من خلال ما تم عرضه توصلنا إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- تعد النفقات العامة مرآة عاكسة لمختلف الأدوار التي تقوم بها الدولة فهي تعتبر أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والتنموية.
- تميزت النفقات العمومية بالتزايد المستمر وذلك راجع إلى سياسة الدولة التي انتهجتها لمجابهة تداعيات فيروس كورونا من خلال اقتناء اللقاحات ومختلف الأدوات والمعدات اللازمة للتصدي له وهذا ما سيؤثر على السياسة التنموية للاقتصاد الوطني.
- تناقص السياسات الخاصة بالإنعاش الاقتصادي من جهة ودعم المنتجات الأساسية من جهة أخرى بغية إنعاش القطاعات المتوقفة جراء الجائحة.

-فشل قطاع المحروقات في تسيير الأزمة، وهذا ما أدى بالدولة إلى الاعتماد على احتياطي الصرف الذي تراجع بدوره إلى أقل من 47 مليون دولار سنة 2021.

-**التوصيات:** بناء على ما تم عرضه خلال هذه الورقة البحثية، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة بناء قاعدة قوية لدعم الاقتصاد وتطويره من خلال تكثيف البرامج التنموية ورقمنة القطاعات وتطوير الصناعات وإعادة الاعتبار للفلاحة والسياحة.

- دعم قطاع الطاقات المتجددة لإنعاش الاقتصاديات داخل حيز الدولة وتسهيل الاستثمارات أمام الشركات الخاصة ودعم الاقتصاد بكافة جوانبه.

- ضرورة الاستعانة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال أثناء العمل عن بعد لا سيما خلال مواجهة الأوبئة والأزمات.

- دعم البحث العلمي كأداة رئيسية للتنمية والتطوير.

الهوامش:

(1)- يوسف البطريق، المالية العامة، (بيروت: دار النهضة العربية، 1984)، ص173

(2)-حسين مصطفى حسين، المالية العامة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2011)، ص11.

(3)- صالح الرويلي، إقتصاديات المالية العامة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 1992)، ص 32.

(4)-مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر:1990-2004، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005/2004)، ص34.

(5)- فليح حسن خلف، المالية العامة، (الأردن: دار عالم الكتب الحديث، ط.1 2008)، ص ص 98-99.

(6)- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة الميزانية العامة، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص67.

(7)- عبد الكريم صادق بركات، أحمد البطريق، المالية العامة، (القاهرة: الدار الجامعية 1990)، ص ص106 -107.

(8)- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، محمد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص59.

(9)- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، محمد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2006)، ص59.

(10)- سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ص69-70.

(11)- نعمت الله، نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، (بيروت: الدار الجامعية د.ت) ص 141.

(12)- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)، ص ص31-32.

(13)- علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص 110-111.

(14)- مشري عبد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حال ولاية تبسة)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير (جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سطيف) ص18.

(15)- وكالة الأنباء الجزائرية، الأزمة الصحية الحالية أدت إلى خسائر بـــ 50 بالمئة من رقم أعمال المجمع الجزائري للنقل البحري، اطّلع عليه بتاريخ 17 سبتمبر 2021، على الساعة 17:20، مقال منشور على https://www.aps.dz/ar/economie

(16)–الشروق أونلاين، هذه هي لقاحات كورونا التي وقعت الجزائر عقودا لاقتنائها، نشر بتاريخ 2021/01/29 ، مقال تم تصفحه يوم 15 سبتمبر 2021 على الساعة 20:10 متاح على الرابط التالي: https://www.echoroukonline.com